

# الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

يونيو 23, 2022



# الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم 26 ماي 2022، دورة جمعياته العامة الرابعة والثلاثين بعد المائة، برئاسة السيد أحمد رضى شامي.

وقد تم خلال هذه الدورة المصادقة على رأي المجلس حول موضوع "أي توسع عمراني من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟"، وتقديم ومناقشة التقرير السنوي برسم سنة 2021. كما عرفت أشغال هذه الدورة تقديم عرض، من طرف السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، حول المحطات الأساسية لخارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية.

## "المصادقة على رأي المجلس حول موضوع "أي توسع عمراني من أجل تهيئة مستدامة للساحل؟"

يهدف هذا الرأي، الذي تم إعداده في إطار إحالة ذاتية، إلى تحديد أوجه القصور الهيكلية التي تعرقل التخطيط الحضري، والاختلالات في تدبير التعمير؛ بالإضافة إلى عدم الانسجام في التخطيط الترابي وحكامة الساحل.

وفي هذا الصدد، ينبه المجلس إلى التأخير في إنزال القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، والذي يهدف إلى إعمال مبدأ التدبير المندمج من أجل تعزيز توسع عمراني وتنمية مستدامة للمناطق الساحلية.

ووفقا لمبادئ الدستور وأستنادا إلى التجارب الدولية في هذا المجال، أعدّ المجلس رؤية لتهيئة مستدامة للساحل تقوم على مبدئين أساسيين: احترام حقوق الإنسان والحفاظ على الساحل، والبيئة والموارد الطبيعية.

وبناء على هذه الرؤية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من التوصيات المتعلقة بإرساء حكامة تشاركية وفعالة للساحل وإصلاح سياسة التوسع العمراني أخذا بعين الاعتبار البعد الترابي وإشراك المواطنين والمواطنات واحترام الحقوق والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرأي، الذي تم إعداده وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية، هو ثمرة نقاش واسع بين الفئات الخمس التي يتألف منها المجلس بالإضافة إلى جلسات الإنصات التي تم تنظيمها مع الفاعلين المعنيين. كما استند إلى والتي أبدى فيها المواطنات والمواطنون الذين ouchariko " الاستشارة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية التشاركية "أشارك تفاعلوا مع الموضوع وعيا كبيرا للاختلالات والتحديات المتعلقة بالساحل، وإماما جيدا بالرافعات الحقيقية لتعزيز توسع عمراني مستدام للساحل.

## تقديم ومناقشة التقرير السنوي برسم سنة 2021

هذا، وقد همّت النقطة الثانية من جدول الأعمال تقديم ومناقشة مشروع التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2021. ويتكون هذا التقرير من ثلاثة أقسام: تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ الموضوع الخاص بالعمل عن بعد؛ والقسم الخاص بأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما فيه حصيلة المجلس في 2021 وخطة العمل برسم سنة 2022.

## إصلاح منظومة التربية الوطنية

في إطار المشاورات الوطنية من أجل مدرسة ذات جودة للجميع، قدّم السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، خلال هذه الدورة، خارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026، وهو يدخل في إطار مبادرة الوزارة لإرساء حوار مؤسساتي مع مختلف القوات الحية للبلاد، سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك بغية المساهمة في إغناء خارطة الطريق المذكورة.

وفي هذا الصدد، استعرض السيد شكيب بنموسى أمام أنظار أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع خارطة طريق الوزارة التي تهدف إلى توفير الظروف الملائمة للطفل لتمكينه من إكمال تعليمه الإلزامي وذلك من خلال تطوير المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق إمكاناته الكاملة؛ مع الاستفادة من الدعم الاجتماعي المقدم من طرف الدولة والشركاء المنخرطين في هذه المقاربة المدمجة.

وعلى صعيد تنمية الرأس مال البشري، شددّ الوزير على دور هيئة التدريس كعنصر رئيسي في تحول منظومة التربية الوطنية. ولهذه الغاية، جعلت خارطة الطريق من تتمين مجهودات المدرسات والمدرسين وتدريبهم وانخراطهم محاور رئيسية لنجاح هذا المشروع.

وفيما يتعلق بالبنيات التحتية، فإنه من المزمع، في إطار هذا المشروع، إنشاء مدارس حديثة، تضم أطقما تدريسية ديناميكية وتوفر (إطارا يشجع الازدهار الذاتي للمتمدرس(ة).

أما بخصوص المقاربة التي اعتمدها الوزارة في بلورة هذا العرض الإصلاحي، يجدر التنويه بالمشاورات الوطنية "مدرسة ذات جودة للجميع"، التي تم إطلاقها تجاه المواطنين والمواطنات، والتي تتقاطع منهجيتها مع مقاربة المجلس، القائمة على الإنصات والبناء المشترك مع مختلف الأطراف المعنية، وكذا مع المواطنين والمواطنات.